



الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة ١٢١

الخميس، ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

المحاضر الرسمية

الرئيس: السيد سرجان كريم (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

الصلة. وأود أن أذكر الأعضاء بأن الجمعية العامة وافقت بموجب الفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤ على أن:

البند ٣٤ من جدول الأعمال (تابع)

”تقتصر الوفود، قدر الإمكان، حين يُنظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، على تعليل تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفاً عن تصويته في اللجنة“.

استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات

تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (A/62/406/Add. 1)

هل لي كذلك أن أذكر الوفود بأنه، وفقاً أيضاً لقرار الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، تقتصر تعليقات التصويت على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إذا لم يكن هناك اقتراح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر ألا تناقش تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) المعروض على الجمعية اليوم.

تقرر ذلك.

قبل أن نبدأ في اتخاذ إجراء بشأن التوصية الواردة في تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، أود أن أبلغ الممثلين أننا سنشرع في البت بنفس الطريقة التي أثبتت في لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، ما لم نُخطر بغير ذلك مسبقاً.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لذلك ستقتصر البيانات على تعليل التصويت. وقد أوضحت الوفود مواقفها بشأن توصية لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) داخل اللجنة وهي مدرجة في المحاضر الرسمية ذات

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة، المعقودة في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، قررت أن تحيل البند ٥٦ من جدول الأعمال إلى اللجنة الثانية. وحتى يتسنى للجمعية العامة النظر على وجه السرعة في مشروع القرار الصادر بوصفه الوثيقة A/62/L.41/Rev.1، في إطار هذا البند، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في النظر في البند ٥٦ من جدول الأعمال بشكل مباشر في الجلسة العامة تحت عنوان باء، "تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة والمؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا"؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أيضا أن أعتبر أن الجمعية توافق على الشروع فورا في النظر في البند ٥٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٥٦ من جدول الأعمال (تابع)

العولمة والاعتماد المتبادل

مشروع القرار (A/62/L.41/Rev.1)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان لعرض مشروع القرار A/62/L.41/Rev.1.

السيد مهدييف (أذربيجان) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أعرض بالنيابة عن البلدان المشتركة في تقديمه ومن بينها السويد التي انضمت مؤخرا إلى هذه المجموعة، مشروع القرار A/62/L.41/Rev.1. إن النص المعروض علينا هو نتاج عملية مكثفة من المشاورات غير الرسمية التي تعبر عن استعدادنا للتوصل إلى دعم واسع النطاق لمشروع القرار هذا.

معروض على الجمعية العامة مشروع قرار أوصت به لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) في الفقرة ٧ من تقريرها. تبت الآن الجمعية العامة في مشروع القرار. اعتمدت لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) مشروع القرار من دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٢/٢٧٣).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في احتتام نظرها في البند ٣٤ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت النظر في جميع تقارير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة).

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

الرئيس (تكلم بالانكليزية): الآن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/62/L.41/Rev.1، التي تم تعميمها في إطار البند ٥٦ من جدول الأعمال، "العولمة والاعتماد المتبادل".

يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة كانت قد انتهت من النظر في البند ٥٦ من جدول الأعمال في جلستها العامة الثامنة والسبعين، في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ولتمكين الجمعية من النظر في مشروع القرار A/62/L.41/Rev.1، سيكون من الضروري إعادة فتح باب النظر في البند ٥٦ من جدول الأعمال.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إعادة فتح باب النظر في البند ٥٦ من جدول الأعمال؟

ولذلك ندعو جميع الدول الأعضاء إلى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

وفي الختام، أود أن أشكر جميع مقدمي مشروع القرار على مساهمتهم ودعمهم، وأن أشكر كذلك الوفود التي شاركت في مواعمة النص.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/62/L.41/Rev.1. أعطي الكلمة أولا لممثلة جمهورية فنزويلا البوليفارية لتتكلم في نقطة نظام.

السيدة غيمينيز - خيمينيز (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية): يود وفد بلادي أن يشير إلى بعض الفروق بين النسخة الإسبانية والنسخة الانكليزية لمشروع القرار A/62/L.41/Rev.1.

ينبغي أن يتطابق العنوان بالإسبانية مع النص الانكليزي، "تعزيز الشفافية في الصناعات"، مع وجود عبارة "الصناعات" بصيغة الجمع. وينبغي أيضا للفقرة السادسة من الديباجة أن تطابق النص الانكليزي، والذي ينص على ما يلي "وإذ تحيط علما بجميع المبادرات الطوعية ذات الصلة، بما فيها مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، الرامية إلى تحسين الشفافية في الصناعات الاستخراجية".

كما نطلب شطب الحاشية ٣، التي تشير إلى الموقع الإلكتروني لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. ونفهم أن الحواشي تستخدم في الإحالة إلى الوثائق الرسمية للأمم المتحدة، وأن قرار إدراج هذه الحاشية لم يكن قائما على توافق الآراء بين الدول الأعضاء.

أخيرا، نطلب تصويب النص الإسباني للفقرة ٤ ليتطابق مع النص الانكليزي ونصه كما يلي:

ويركز مشروع القرار في المقام الأول على قضايا الشفافية والمساءلة في الصناعات، وذلك إدراكا لأهمية دور المجتمع الدولي والحكومات والقطاع الخاص في هذا الصدد. كما أن مشروع القرار يحيط علما بالمبادرات الطوعية ذات الصلة التي يتم تنفيذها في هذا المجال، وعلى وجه الخصوص مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، والتي تسعى إلى زيادة تعزيز الشفافية والمساءلة في قطاع الصناعات الاستخراجية.

إن مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، التي أُطلقت في عام ٢٠٠٣، هي مبادرة طوعية مفتوحة لجميع البلدان التي تبحث عن معايير أفضل للشفافية والمساءلة في قطاع الصناعات الاستخراجية لصالح شعوبها. ومن خلال الجمع بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني تتيح هذه المبادرة إدارة أكثر شفافية وخضوعا للمساءلة في قطاع الصناعات الاستخراجية، مع التوفيق في الوقت ذاته بين مصالح جميع الأطراف المعنية.

نعتقد أن اعتماد مشروع القرار هذا سيكون خطوة أخرى هامة للبلدان من أجل زيادة تعزيز للشفافية والمساءلة. ونعتقد أيضا أن هذا النوع من التقدير ينبغي أن ييسر تبادل الدروس المستفادة وتبادل المعرفة وأفضل الممارسات من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون بين الشمال والجنوب، اللذين سيكونان مهمين في وضع جدول أعمال الشفافية.

ونعتقد أن منظومة الأمم المتحدة، من خلال نطاق تواصلها العالمي وتواجدها القطري ومجالات عملها، سوف تكون شريكا هاما لزيادة المعرفة بالشفافية والمساعدة البلدان التي تريد تطوير قدراتها على صياغة مبادرات مثل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.

الانكليزية، سيصبح كما يلي: "تعزيز الشفافية في الصناعة الاستخراجية". وخلال المفاوضات بشأن مشروع القرار، حاولنا تحقيق توافق في الآراء، وتم التوصل إلى توافق في الآراء على أساس ألا يتضمن عنوان مشروع القرار في الروسية كلمة "الاستخراجية".

أود أن تراعى ملاحظاتي هذه بعناية في كامل النص الروسي من مشروع القرار بغية إزالة هذه الأخطاء الصارخة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/62/L.41/Rev.1، المعنون "تعزيز الشفافية في الصناعات". وقد انضمت الدول الإضافية التالية إلى مقدمي مشروع القرار: أرمينيا وإسرائيل والسويد وكازاخستان.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/62/L.41/Rev.1، مع مراعاة الملاحظات المقدمة بخصوص النسخ الصينية والروسية والإسبانية؟

اعتمد مشروع القرار A/62/L.41/Rev.1 (القرار ٢٧٤/٦٢).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلاً للتصويت بعد التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن البيانات التي يدلي بها تعليلاً للتصويت تحدد مدتها بعشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد هاغن (الولايات المتحدة الأمريكية): نشعر بالارتياح بشكل خاص لأن القرار ٢٧٤/٦٢ يحيط علماً بدور المبادرات الطوعية، مثل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، وفي تعزيز الشفافية والمساءلة في الصناعات. فأدريجان واحدة من الرواد في تنفيذ مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، ونحن ممتنون لتقديمها هذا القرار. ونحن نشجع الاقتصادات الناشئة

"وتلاحظ الجهود التي تبذلها البلدان التي تشارك في جميع المبادرات الطوعية ذات الصلة لتحسين الشفافية والمساءلة في الصناعات، بما في ذلك في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في قطاع الصناعة الاستخراجية، وعلى تقاسم خبراتها مع الدول الأعضاء المهتمة بالأمر".

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن لممثل الصين بشأن نقطة نظامية.

السيد ليو يوين (الصين) (تكلم بالانكليزية): أنا، أيضاً، أود أن أشير إلى بعض المشاكل في النسخة الصينية لمشروع القرار A/62/L.41/Rev.1.

أولاً، بخصوص عنوان مشروع القرار، عندما تعاد ترجمة النسخة الصينية إلى الانكليزية حرفياً ستكون "تعزيز الشفافية في الصناعات والأعمال التجارية". وهناك مشكلة مماثلة في الفقرة ٤ من المنطوق. وأفهم أنه لا يوجد في اللغة الصينية كلمة مقابلة لكلمة "الصناعات"، ولكنني واثق من أن المترجمين لديهم القدرة على إيجاد المرادف الصيني الملائم تماماً لـ "الصناعات". وكذلك، في الفقرة ٤ من المنطوق، وعندما تُترجم النسخة الصينية ثانية إلى الانكليزية ترجمة حرفية، سيبدو أن الفاصلة قد حذفت بعد كلمة "المبادرات".

ولذا، أرجو من الأمانة العامة أن تهتم بالمشاكل في النسخة الصينية وأن تجري التصويبات المقابلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي بشأن نقطة نظامية.

السيد كونونوشنكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن، أيضاً، نود أن نسترعي الانتباه إلى حقيقة أن هناك بعض الأخطاء في النسخة الروسية من مشروع القرار A/62/L.41/Rev.1، ولا سيما في العنوان. فإذا ترجم إلى

ومواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية واستخدامها والتصرف فيها.

وبالمثل، فإن الشفافية و/أو المساءلة في الصناعات تفسر على أنها تهدف إلى تعزيز الرفاه الاجتماعي، وشمول الجميع ومشاركتهم والمساءلة أمامهم باتساق تام مع التشريعات الوطنية للدول. ومع ذلك، لا يمكن أن تفسر هذه الشفافية و/أو المساءلة، بأي حال من الأحوال، على أنها إنشاء آليات للرصد تتجاوز حدود الولاية الوطنية من شأنها أن تقوض السيادة الدائمة والكاملة للدولة، بما في ذلك امتلاك جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية واستخدامها والتصرف فيها.

وفي ما يتعلق بالفقرة ٣، فإن جمهورية فنزويلا البوليفارية لا تفسر دور المجتمع الدولي سوى بأنه تعزيز لنطاق سيادة الدولة على صناعاتها وعلى استخدام مواردها الطبيعية والتصرف فيها. والغرض هو زيادة جهود الدولة لتحقيق أهدافها الإنمائية، بما في ذلك الأهداف المتفق عليها دوليا والأهداف الإنمائية للألفية.

أما في ما يتعلق بالفقرة ٦، فيفهم بأنها تعني أنه ينبغي للشركات عبر الوطنية أن تمثل تماما للقوانين الوطنية في الأماكن التي تمارس فيها أنشطتها، وأن تتعاون مع الاستراتيجيات الإنمائية للدول التي تنفذ فيها أنشطتها.

وفي الختام، ترى جمهورية فنزويلا البوليفارية أن هذا القرار سيعزز ازدياد الشفافية في جميع القطاعات الصناعية والمالية والتجارية الدولية، وسيشكل وسيلة فعالة لتنفيذ الالتزامات المترتبة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والقرارات ذات الصلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا لآخر المتكلمين تعليلا للتصويت.

الأخرى وشركاتها على دعم مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.

أما بخصوص الإشارة في الفقرة الخامسة من الديباجة إلى السيادة الدائمة التامة على الثروات والموارد الطبيعية والأنشطة الاقتصادية، والإشارة في الفقرة الرابعة من الديباجة إلى قرار الجمعية ١٨٠٣ (د-٢٧) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٢، فتود الولايات المتحدة التأكيد على أن سيادة الدولة تضمنها قواعد القانون الدولي، بما فيها تلك المتعلقة بمصادرة الممتلكات. فعلى سبيل المثال، لا يجوز لأي دولة مصادرة أو تأميم الاستثمارات الأجنبية، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إلا إذا استوفيت شروط أربعة. وبصورة خاصة، يجب أن يكون نزع الملكية لأغراض المصلحة العامة؛ ويجب أن يكون غير تمييزي؛ ويجب أن يكون مصحوبا بتعويض سريع وكاف وفعال؛ ويجب أن يتم وفقا للإجراءات القانونية الواجبة.

السيدة غيمينيز - جيمينيز (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية): انضمت جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار A/62/L.41/Rev.1 مع مراعاة التعديلات المذكورة سابقا، وتود أن تبدي الملاحظات التالية.

نود التأكيد على قلقنا إزاء نزوع الجمعية إلى محاولة إعطاء حافز حكومي دولي للمبادرات غير الحكومية الدولية. وفي هذا المقام، نود أن نشدد على أن جمهورية فنزويلا البوليفارية تعتبر أن مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، وكما تشير الفقرة الرابعة من المنطوق، هي مبادرة طوعية وتندرج ضمن إطار ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول، الذي اعتمدته الجمعية بوصفه القرار ٣٢٨١ (د-٢٩). وتنص تلك الوثيقة على أن لكل دولة سيادة كاملة دائمة، بما في ذلك على امتلاك جميع ثرواتها

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أنتيغوا وبربودا ليتولى عرض مشروع القرار A/62/L.47.

السيد هانت (أنتيغوا وبربودا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أعرض على الجمعية العامة، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع القرار المتعلق بأسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها الوارد في الوثيقة A/62/L.47.

في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، لا تزال البلدان الأفريقية تعرب عن عزمها على امتلاك زمام تميتهما الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وتؤكد التزامها بذلك. وعلاوة على ذلك، شارك قادة العالم في عام ٢٠٠٥، نظراءهم الأفارقة التأكيد مجددا على التزامهم بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا والوارد في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠). كما أقرروا على نحو مشترك بأن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان مسائل مترابطة ويعزز بعضها بعضا.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سوبورون (موريشيوس).

لقد أحرزت البلدان الأفريقية تقدما هاما في معالجة أسباب الصراعات وتعزيز التنمية المستدامة في القارة، بما في ذلك من خلال الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، وغيره من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى.

ويلزم للمجتمع الدولي الآن أن يقدم مزيدا من الدعم لهذه التوجهات وأوجه التقدم الإيجابية. وفي هذا الصدد، يسعدني أن أعرض أمام الجمعية العامة مشروع القرار هذا، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وهو مشروع قرار هام للغاية ويتناول أهمية منع نشوب الصراعات

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحتتم نظرها في البند ٥٦ من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال وتوزيع البنود

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أسترعي الآن انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/62/L.47، التي عُُمِّت في إطار البند الفرعي (ب) من البند ٦٤ من جدول الأعمال، المعنون "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي: أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها".

يتذكر الأعضاء أن الجمعية العامة اختتمت نظرها في البند ٦٤ من جدول الأعمال وبنديه الفرعيين (أ) و (ب) في جلستها العامة ٨٥، التي عقدت في ٤ آذار/مارس ٢٠٠٨. وبغية تمكين الجمعية العامة من النظر في مشروع القرار A/62/L.47، سيكون من الضروري إعادة فتح باب النظر في البند الفرعي (ب) من البند ٨٤ من جدول الأعمال. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إعادة فتح باب النظر في البند الفرعي (ب) من البند ٦٤ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٦٤ من جدول الأعمال (تابع)

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي.

(ب) أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

مشروع القرار (A/62/L.47)

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/62/L.47؟

اعتمد مشروع القرار A/62/L.47 (القرار ٢٧٥/٦٢)
الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحتتم نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ٦٤ من جدول الأعمال والبند ٦٤ من جدول الأعمال في مجموعه؟
تقرر ذلك.

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال وتوزيع البنود

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أسترعي الآن انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/62/L.49، التي عُيِّنت في إطار البند الفرعي (ز) من البند ٩٨ من جدول الأعمال، المعنون "نزع السلاح العام الكامل: عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح".

ويتذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت في جلستها العامة الثالثة، التي عقدت في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، إحالة البند الفرعي (ز) إلى اللجنة الأولى. وبغية تمكين الجمعية العامة من الانتقال بسرعة إلى النظر في مشروع المقرر الذي صدر بوصفه الوثيقة A/62/L.49 في إطار هذا البند الفرعي، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في النظر في البند الفرعي (ز) من البند ٩٨ من جدول الأعمال مباشرة في الجلسة العامة تحت العنوان "زاي" "نزع السلاح"؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أيضا أن الجمعية توافق على الشروع فورا في النظر في البند الفرعي (ز) من البند ٩٨ من جدول الأعمال؟

وتعزيز السلام في القارة الأفريقية، ويشدد على ضرورة تطوير القدرات الأفريقية البشرية والمؤسسية.

ويشير مشروع القرار، من جملة أمور، إلى أن منع نشوب الصراعات وتعزيز السلام سيستفيدان من الجهود المنسقة والمستدامة والمتكاملة التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة، والدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية. كما ينبغي تطوير التلاحم بين برامج أفريقيا في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية و جدول أعمالها المتعلق بالسلم والأمن.

ويدعو مشروع القرار أيضا منظومة الأمم المتحدة إلى مواصلة إدخال الاحتياجات الخاصة لأفريقيا في صلب جميع أنشطتها المعيارية والتنفيذية.

ويسر وفد بلدي، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، أن يوصي الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار هذا. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع الأعضاء على تأييدهم لمشروع القرار هذا، وأشكر الأعضاء الذين شاركوا المجموعة في تقديمه. وندعو الوفود الأخرى إلى أن تحذو حذوهم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/62/L.47. تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/62/L.47، المعنون "تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها".

وأود أن أعلن أنه بعد عرض مشروع القرار أصبحت البلدان التالية من مقدميه: إستونيا، وإسرائيل، وألبانيا، وألمانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، وسلوفينيا، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، ومالطة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنمسا، وهولندا.

تقرر ذلك.

البند ٩٨ من جدول الأعمال (تابع)

نزع السلاح العام والكامل

(ز) عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح

مشروع المقرر (A/62/L.49)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا لعرض مشروع المقرر A/62/L.49.

السيد روديارد (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم نيابة عن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز.

وفقا للقرار ٢٩/٦٢، الذي اتخذته الجمعية العامة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، كان مقررا للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالنظر في أهداف وجدول أعمال دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح، بما في ذلك إمكانية إنشاء لجنة تحضيرية للدورة، أن يعقد جلسة تنظيمية من أجل تحديد موعد لجلسته الموضوعية في عام ٢٠٠٨ وتقديم تقرير عن أعماله، بما في ذلك إمكانية تقديم توصيات موضوعية، وذلك قبل نهاية الدورة الثانية والستين للجمعية العامة.

ولكننا، وبالإشارة إلى أنه لم يتسن عقد اجتماع للفريق العامل المفتوح العضوية ضمن الوقت المخصص له - أي أثناء الدورة الثانية والستين للجمعية العامة - وذلك بالنظر إلى عدم وجود رئيس للفريق، نرى من الضروري أن يتم اقتراح مقرر إجرائي. وعقب إجراء مشاورات غير رسمية مع الوفود، ومن أجل تقديم تقرير إلى الجمعية العامة قبل نهاية الدورة الثانية والستين، كما يطلب القرار، فإننا نعرض

مشروع المقرر الوارد في الوثيقة A/62/L.49 لكي تنظر فيه الجمعية العامة وتعتمده.

وتنظر حركة عدم الانحياز إلى الدورة الاستثنائية الرابعة بوصفها منبرا مفيدا لتشجيع المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح وتدابير الحد من الأسلحة. وسوف يعيد عقد هذه الدورة أيضا التأكيد على تعددية الأطراف بوصفها المبدأ الأساسي في المفاوضات وسيعزز الدور المركزي للأمم المتحدة في مجال نزع السلاح والمسائل المتصلة به. ولذلك أود أنؤكد مجددا على دعم حركة عدم الانحياز الذي لا يتزعزع لعقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح. وفي الوقت المناسب ستطلب الحركة عقد اجتماع للفريق العامل المفتوح العضوية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع المقرر A/62/L.49. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع المقرر؟
اعتمد مشروع المقرر A/62/L.49.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ز) من البند ٩٨ من جدول الأعمال والبند ٩٨ من جدول الأعمال في مجموعه؟
تقرر ذلك.

البند ١٨ من جدول الأعمال (تابع)

قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/62/951)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بموجب الرسالة المعروضة على الجمعية تم إبلاغ الرئيس بأن حكومة نيكاراغوا رغبة في أن تصبح عضوا في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

كما تعلم الوفود، ووفقا لقرار الجمعية العامة ٣٣٧٦ (د-٣٠) المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥، تقوم الجمعية العامة بتعيين أعضاء هذه اللجنة. والاقتراح المعروض الآن على الجمعية هو إضافة نيكاراغوا إلى عضوية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على زيادة عدد أعضاء تلك اللجنة بتعيين نيكاراغوا عضوا في اللجنة؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيكاراغوا.

السيد كاستيون دوارتي (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر أعضاء الجمعية العامة على إقرار طلب نيكاراغوا بأن تصبح عضوا في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٨ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٥.